وافقت على تغيير اسمها

عمومية «شمال الزور» ترفض تخفيض رأسمال الشركة بواقع 10 ملايين دينار

طارق عرابي

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة «شمال الزور الأولى» والتي ترأسها رئيس مجلس الإدارة يوسف الهاجري، والتي عقدت بنسبة حضور بلغت 100٪ على تعديل اسم الشركة من شركة شمال الزور الأولى لبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة الزور الشمالية إلى «شركة شمال الزور الاولى»، لكنها رفضت في الوقت نفسه بند تخفيض رأسمال الشركة البالغ 110 ملايين دينار بمقدار 10 ملايين دينار لزيادته عن تكلفة مشروع الشركة، ورفضت بالتالي توزيع هذا المبلغ على المساهمين كل بنسبة مساهمته في رأسمال الشركة. ورفض كبار المساهمين بالشركة ممثلين بهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وهيئة الاستثمار المقترح الذي تقدم به ممثل شركة الزور الشمالية القابضة التي تمتلك 40٪ من «شمال الزور الاولى» والخاص بتخفيض رأسمال الشركة بواقع 10 ملايين دينار، رغم الطلب الذي تقدم به ممثل الشركة والذي تمت تلاوته على المساهمين أثناء الجمعية بناء على طلبه.

وكان ممثل شركة الزور الشمالية القابضة زيد الصقر قدم طلبا للجمعية بالموافقة على البند الثالث من جدول الأعمال المطروح للتصويت (بشأن الموافقة على تخفيض رأسمال الشركة بمقدار 10 ملايين دينار لزيادته عن تكلفة مشروع الشركة لتوزيعه على المساهمين كل بنسبة مساهمته في رأسمال الشركة)، والبند الرابع من جدول الاعمال (بشأن الموافقة على تعديل المادة 7 من عقد التأسيس والمادة 6 من النظام الأساسي للشركة)، مضمنا طلبه الأسباب التالية:

1ـ ان تخفيض رأسمال الشركة أمر حتمي واجب قانونا، حيث تلزم به المادة (63) من اللائحة التنفيذية لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (116) لسنة 2014، والتي تلزم هيئة الشراكة بمجرد تشغيل المشروع كليا بالتأكد من استكمال رأسمال الشركة بشكل نهائي وتقويمه بما يتفق مع تكاليف الإنشاء الفعلية قبل دعوة الجهات العامة والمواطنين لسداد قيمة الأسهم المخصصة لهم.

2ـ أنه قد تم تحديد رأسمال الشركة عند التأسيس بمبلغ 110 ملايين دينار سددت بالكامل حسب الكلفة التقديرية للمشروع (والتي تشمل مبالغ احتياطية بالزيادة لتغطية مخاطر زيادة تكاليف إنشاءات المشروع) وقد تم استكمال أعمال إنشاءات المشروع كأول مشروع خصصه بنجاح منقطع النظير قبل الموعد الزمني المخصص له وبفائض تكلفة أقل في حدود مبلغ عشرة ملايين دينار تقريبا من الموازنة التقديرية له.

3ـ ان الفقرة (ج) من المادة 3ـ4 من اتفاقية المساهمين في الشركة والمؤرخة في 12 ديسمبر 2013 بين جميع المساهمين الحاليين، قد نصت صراحة على وجوب تخفيض رأسمال الشركة فور استكمال أعمال محطة الكهرباء، بحيث لا يزيد معدل ديون الشركة إلى رأس المال عن حد معين وهو ما تحقق بالفعل.

4ـ ان ممولي مشروع الشركة من بنوك وجهات تمويل عالمية بقيمة ملياية قد وافقت على تخفيض راس المال وتوزيعه على المساهمين.

5ـ ان مجلس إدارة الشركة قد سبق ان وافق على اقتراح تخفيض رأس المال.

6ـ ان عدم موافقة أي من مساهمي الشركة على تخفيض رأسمال الشركة سيعد مخالفة صريحة لكل من المادة (63) من اللائحة التنفيذية لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص واتفاقية المساهمين.

7ـ ان إرجاء تخفيض رأس المال لما بعد طرح الأسهم للاكتتاب على المواطنين سيكون أطول من حيث المدة وأكثر تعقيدا من حيث الإجراءات وعملية إدارة رد المبالغ للمواطنين (بسبب العدد الكبير للمساهمين المشتركين)، وبتكلفة مالية وإدارية اكبر على الشركة.

وكانت عمومية «شمال الزور» قد وافقت على تعديل الفقرة السادسة من المادة 8 من عقد التأسيس والفقرة الأولى من المادة 9 من النظام الأساسي، كما وافقت على تعديل اسم الشركة وتعديل المادة 3 من عقد التأسيس.

جدير بالذكر أن الملكيات في شركة «شمال الزور الأولى» تنقسم بين حصة بنسبة 40٪ لكونسورتيوم يضم كلا من شركة «إنجي» (جي دي إف سويز) سابقا، وشركة «سوميتومو كوربوريشن» اليابانية، وشركة «عبدالله حمد الصقر وإخوانه»، أما الحصة المتبقية البالغة 60٪، فتمتلكها الحكومة الكويتية عبر الهيئة العامة للاستثمار الكويتية التي تمتلك حصة 5٪، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تمتلك حصة 5٪، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تمتلك حصة 50٪، والتي يترقب طرحها للاكتتاب العام على المواطنين الكويتيين المسجلة أسماؤهم في سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بتاريخ الاكتتاب.

يوسف الهاجري مترئسا عمومية «شمال الزور»

ممثل «الزور الشمالية القابضة» عدّد أسباب طلب تخفيض رأس المال

تم تحديد رأسمال الشركة عند التأسيس بـ 110 ملايين دينار سددت بالكامل

عدم الموافقة على التخفيض يعد مخالفة لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يوسف الجاسم في لقطة جماعية مع وفد من شركة ايرباص

تمهيدا لتسلمها 25 طائرة خلال الـ 4 السنوات القادمة

«الكويتية» تبحث التعاون مع «إيرباص»

عقد رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية يوسف الجاسم اجتماع عمل مع وفد من شركة ايرباص برئاسة ايريك سكولز الرئيس التنفيذي للمبيعات.

وتم خلال الاجتماع مناقشة سبل التعاون المشترك بين الشركتين في مجال شراء الطائرات وصيانتها، تمهيدا لتسلم الكويتية عدد 25 طائرة من شركة ايرباص خلال الفترة من 2019 وحتى 2022 من خلال الصفقة التي تم ابرامها بين الطرفين نهاية العام 2012.

وأشاد الجاسم بالتعاون المستمر بين الخطوط الجوية الكويتية وشركة إيرباص والذي بدأ منذ سنوات عديدة كانت فيها شركة إيرباص من المزودين الرئيسيين لاسطول الكويتية بمختلف أنواع طائراتها، مؤكدا أن هذا التعاون سيستمر خلال الفترة القادمة وهو لا يقتصر فقط على شراء الطائرات بل يتفرع الى متابعة اجراءات الصيانة وتدريب الكوادر الفنية في الكويتية وهو ما يعد أحد أنواع الشراكات المؤسسية مع شركة ايرباص الرائدة في صناعة الطائرات.

من جانبه، قال ايريك سكولز الرئيس التنفيذي للمبيعات في إيرباص أن العلاقة فيما بين الخطوط الجوية الكويتية وشركة إيرباص علامة قديمة متجذرة حيث تعتبر الكويتية من المشغلين المتميزين لطائرات إيرباص، مشيرا الى أن الخطوط الكويتية تعتبر من الشركات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وتتمتع بسمعة عالمية ممتازة بين شركات الطيران المختلفة، لافتا الى أن استمرار التعاون بين الشركتين لفترة طويلة هو دليل على نجاح هذه العلاقة وهو ما يدفعنا للعمل على استمرارها بهذا النجاح الملموس.

هذا وقد حضر الاجتماع من جانب شركة إيرباص الرئيس التنفيذي لمبيعات الشرق الأوسط وشمال افريقيا ميخائيل خوري ومدير مبيعات الشرق الأوسط وشمال افريقيا سعيد بوهيا والرئيس التنفيذي للكويتية عبدالله الشرهان ومساعد الرئيس التنفيذي للعمليات الكابتن عبدالحليم زيدان وبعض المسؤولين ذوي الاختصاص.

الجاسم خلال الاجتماع مع وفد شركة إيرباص

جانب من جولة الوفد في الشركة

استقالة رئيس مجلس إدارة «كميفك»

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك»، عن تقدم أحمد محمد ذوالفقار، رئيس مجلس إدارة الشركة، باستقالته من منصبه بتاريخ 26 يونيو الجاري. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن ذوالفقار تقدم بالاستقالة لأسباب شخصية، موضحة أن الاستقالة سيتم عرضها في أول اجتماع قادم لمجلس الإدارة.

الجدير بالذكر أن هشام زغلول عبدالمطلب يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في «كميفك»، فيما يشغل عادل فهد الحميضي منصب الرئيس التنفيذي للشركة. ويعد البنك الأهلي المتحد الكويتي صاحب الحصة الأكبر في «كميفك» بنسبة تقدر بنحو 50٪، تليه حصة البنك الأهلي المتحد البحريني بواقع 24,75٪. ويبلغ رأسمال «كميفك» نحو 26,38 مليون دينار، موزعا على 263,8 مليون سهم تقريبا، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

إيران: إخراج نفطنا من السوق قريباً.. مستحيل

رويترز: قال مسؤول إيراني بقطاع النفط لوكالة تسنيم شبه الرسمية للأنباء أمس إن من المستحيل إخراج النفط الإيراني من السوق العالمية بحلول نوفمبر مثلما تطالب الولايات المتحدة. وأضاف المسؤول «إيران تصدر إجمالا كمية قدرها 2,5 مليون برميل يوميا من الخام والمكثفات، والتخلص منها بسهولة وفي غضون أشهر قليلة مستحيل». وكان مسؤول بوزارة الخارجية الأميركية قال الثلاثاء إن الولايات المتحدة طلبت من جميع الدول وقف واردات النفط الإيراني اعتبارا من نوفمبر. وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية إن وفدا أميركيا سيزور الشرق الأوسط في الأسبوع المقبل لحث المنتجين الخليجيين على تأمين إمدادات النفط العالمية لأن إيران ستخرج من السوق عندما يعاد فرض العقوبات الأميركية في الرابع من نوفمبر.

بعد الاتفاق الذي توصلت إليه «أوبيك» والمنتجون

أين يتجه سوق النفط في النصف الثاني؟

سيتحول تركيز العالم خلال النصف الثاني من هذا العام إلى حجم المعروض، لاسيما في أعقاب الاتفاق الذي توصلت إليه «أوبيك» وشركاؤها من المنتجين على رأسهم روسيا بغرض زيادة الإمدادات النفطية العالمية.

وبحسب تقرير لـ «فايننشال تايمز»، ينظر إلى احتمالية ضخ مليون برميل يوميا من الإمدادات الإضافية إلى السوق باعتبارها ضغطا هبوطيا على الأسعار، لكن جزءا من القرار الذي تقوده السعودية لزيادة الإنتاج ينبع أساسا من خطر انخفاض المعروض العالمي في وقت لاحق هذا العام.

وتسببت الأزمة الاقتصادية والسياسية في فنزويلا بالفعل في انخفاض إنتاج البلد العضو في «أوبيك» بمقدار 700 ألف برميل يوميا خلال الاثني عشر شهرا الماضية، ما شجع الأسعار على بلوغ حاجز 80 دولارا للبرميل.

وتواجه إيران ثالث أكبر منتج في المنظمة خطر تجدد العقوبات الأميركية على صادراتها النفطية بعد انسحاب إدارة «ترامب» من الاتفاق النووي، تزامنا مع انخفاض الإنتاج الليبي بمقدار 400 ألف برميل يوميا على خلفية تجدد الاقتتال الداخلي وتدمير أحد موانئها النفطية.

ويرى محللو «ستاندرد تشارترد» احتمالية لانخفاض جديد بإمدادات النفط من هذه البلدان الثلاثة يتراوح بين 1,5 مليون إلى 2,3 مليون برميل يوميا بحلول نهاية العام الحالي، حيث يتوقعون تراجع إنتاج فنزويلا وإيران بمقدار 500 ألف برميل ومليون برميل توالياً على الأقل.

في الوقت نفسه، فإن صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة التي نمت على مدار الأشهر الثمانية عشر الماضية، تعاني من اختناق خطوط الأنابيب وعدم قدرتها على نقل الإنتاج كاملا، ما ينذر بتباطؤ في الإمدادات حتى يتسنى تشغيل المزيد من الخطوط العام القادم.

وتعتبر وكالة الطاقة الدولية أن القدرة الإنتاجية الاحتياطية هي حجم إمدادات النفط الممكن ضخها في غضون 90 يوما، وتشير البيانات إلى أن القدرة الاحتياطية لـ«أوبيك» وصلت إلى 3,5 ملايين برميل يوميا في أبريل الماضي، تشكل السعودية وحدها 60٪ منها.

ونجح الاتفاق الأخير في تفادي فجوة وشقاق بين المنتجين والوصول إلى مستوى زيادة معقول يرضي جميع المنتجين، بما يجنبهم انهيارا محتملا للتحالف، ورغم الإعلان عن مليون برميل يوميا زيادة في الإنتاج، لم يتم تحديد أهداف إنتاجية لأي بلد. وأدى هذا إلى كسب رضا إيران التي عارضت تعديل اتفاق كبح الإمدادات المعمول به منذ عام ونصف العام، بعدما اتهمت «أوبيك» بمحاولة استرضاء الرئيس الأميركي «دونالد ترامب» لرفضه المتكرر ارتفاع أسعار النفط.

وأكدت إيران أن الاتفاق الجديد يسمح للمنتجين الذين خفضوا إنتاجهم إلى ما دون المستوى المستهدف، بضخ ما يكفي لتعويض هذا التراجع، مشيرة إلى أن ذلك سيزيد الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا أو أقل.

انخفاض محتمل لإمدادات إيران وليبيا وفنزويلا بين 1,5 و 2,3 مليون برميل نهاية 2018

تخطى 15 تريليون دولار وبلغ 78٪ من الناتج المحلي

الدين الأميركي لأعلى مستوياته منذ 70 عاماً

أعلن مكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي أن الدين الحكومي يتجه لمستوى تاريخي مرتفع، وأن معدل زيادته في الوقت الجاري يهدد بأن يصبح الدين مساويا تقريبا لحجم الاقتصاد بحلول عام 2028.

ويبلغ الدين الحالي لأميركا 15 تريليون دولار، وفقا لمارك جولدوين نائب رئيس اللجنة المسؤولة عن الميزانية الاتحادية بالكونغرس.

وقال المكتب في تقرير على موقعه الإلكتروني إنه بحلول نهاية العام الحالي فإن معدل الدين الفيدرالي الأميركي إلى الناتج الإجمالي المحلي سيصل إلى مستوى 78٪، وهو الأعلى منذ عام 1950.

وأضاف التقرير أن الدين من المتوقع أن ينمو إلى مستوى 96٪ من الناتج الإجمالي المحلي بحلول 2028، وهو الأعلى منذ أن تجاوز مستواه التاريخي المرتفع عند 106٪ في عام 1946.

وتابع أن الدين الأميركي سيصل إلى مستوى 200٪ من الناتج الإجمالي المحلي في عام 2048 في حالة إن كانت التخفيضات الضريبية وإنفاق الكونغرس تتم بشكل دائم.

وتوقع أن قانون الضرائب الجمهوري الذي تم إقراره في العام الماضي سيضيف 1,84 تريليون دولار إلى العجز الفيدرالي خلال السنوات العشر القادمة.

يذكر أن ارتفاع مستوى الدين الحكومي الأميركي في عام 1946 جاء بفعل قيام الولايات المتحدة بزيادة الإنفاق لتمويل الحرب العالمية الثانية.

ولايزال الكونغرس الأميركي يتوقع زيادة الديون السيادية بسرعة كبيرة مع نمو متواصل وبشكل كبير في الانفاق الأميركي على مدفوعات فوائد الديون الحكومية والتي تزداد بشدة بالتزامن مع رفع الفيدرالي للفائدة.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد زعم سابقا أن بإمكانه القيام بتقليص حجم الدين العام عن طريق التفاوض حول الصفقات التجارية، ويتوقع مكتب الميزانية التابع للكونغرس زيادة الدين العام إلى أكثر من 20 تريليون دولار، مع انعدام أي خطة ملائمة لإبطاء هذه الزيادة.

ويؤثر ارتفاع الديون في جاذبية السندات الأميركية التي تعد أهم أدوات تمويل العجز في الميزانية الفيدرالية

وأقر ترامب، في ديسمبر الماضي، قانون الضرائب الأميركي الجديد، وتضمن تخفيضات واسعة لفائدة الشركات والأفراد.

وعارض الديموقراطيون هذا القانون، بحجة أنه سيؤدي إلى زيادة الدين العام للبلاد بنحو 1,5 تريليون دولار على مدى 10 أعوام.